مجتمع

روسيا: العثور على جثث ضحايا تحطم طائرة

عثر رجال الإنقاذ، أمس الأربعاء، على جثث الضحايا بعد يوم من تحطم طائرة في منطقة نائية في الشرق الأقصى الروسي، حسبما قالت السلطات المحلية. وتحطمت طائرة من طراز «أنتونوف أن – 28» تقل 28 شخصاً، يوم الثلاثاء، بالقرب من وجهتها في بلدة بالانا بمنطقة كامتشاتكا، حيث يبدو أنها اضطرت للهبوط في طقس سيئ. وتم العثور على الحطام مساء الثلاثاء على منحدر ساحلي وفي البحر، وتم تعليق عملية البحث والإنقاذ حتى صباح الأربعاء بعد حلول الليل، حيث كان من الصعب الوصول إلى موقع التحطم في الظلام. (أسوشييتد برس)

أميركا: العاصفة «إلسا» تشتدّ وتصبح إعصاراً

اشتدّت قوة العاصفة الاستوائية «إلسا» مساء الثلاثاء، لتصبح إعصاراً من الدرجة الأولى مع اقترابها من سواحل فلوريدا، بحسب ما أفادت هيئة الأرصاد الجوية الأميركية. وقال المركز الوطني للأعاصير إنّ الإعصار «إلسا» يتقدّم بسرعة 22 كلم/ ساعة مصحوباً برياح عاتية تبلغ سرعتها 120 كلم/ ساعة. وكانت السلطات قد طلبت من السكان التأهّب لمواجهة عواصف خطرة وانقطاع محتمل للتيار الكهربائي. وقبل توجّهها إلى خليج المكسيك، ضربت «إلسا» منطقة البحر الكاريبي وتسبّبت بمقتل ثلاثة أشخاص في الدومينيكان، وسانت لوسيا. (فرانس برس)

جنوبيون عالقون في السودان

بعدما هيأت روزا غبريال نفسها ولملمت حاجياتها استعداداً لبدء حياة جديدة في وطنها المستقل حديثاً، دولة جنوب السودان، قبل عقد من الزمن، وجدت السيدة السمراء نفسها عالقة في مخيم بائس للنازحين، وما زالت تتطلع للعودة إلى الديار حتى اليوم. فرت غبريال (71 عاماً) من أطول حرب أهلية في القارة الأفريقية، في السودان الموحد، بين الشمال الذي تتألف غالبيته من العرب والجنوب الذي تسكنه غالبية مسيحية عام 1983، باتجاه الشمال.

وبعد استقلال الجنوب في يوليو/ تموز عام 2011 إثر حرب مدمّرة تسببت بمقتل نحو مليوني شخص، ظنّت أنها ستعود الى الجنوب مع أسرتها. تقول وهي تجلس أمام كوخ مغطى بالخيش بمخيم للاجئي جنوب السودان في شرق العاصمة السودانية الخرطوم: «جئت إلى الشمال عام 1983 هرباً من الحرب في الجنوب، وكان من المفترض إعادتي مع آخرين بعد استقلاله».

تضيف: «لكنّني ما زلت عالقة هنا منذ عشر سنوات، ولا يبدو أن للأمر نهاية» وذلك بعد نشوب نزاع على السلطة أعقبته حرب أهلية جنوباً. وتعاني آلاف عائلات جنوب السودان من نقص حاد في الغذاء والماء والاحتياجات الأساسية. ويقول إسحق شفيق، المشرف على خمس مناطق مفتوحة في شرق العاصمة السودانية: «بالكاد يحصلون على مساعدات، على عكس اللاجئين في المخيمات الأخرى في السودان». ويؤكد شفيق أنّ غالبية سكان المخيمات يعتمدون على السودانيين، رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية، لمدّهم بالغذاء والماء.

(فرانس برس)

(أشرف شاذلي/ فرانس برس)

حكايات تونسيين تجاوزوا البكالوريا

تونس ـ **بسمة بركات**

يتداول تونسيّون، منذ الإعلان عن نتائج امتحانات الدورة الرئيسية للبكالوريا (الثانوية العامة)، يوم الجمعة الماضي، ومع انطلاق دورة التدارك (الدورة الثانية)، قصصاً جميلة وطريفة عن تلاميذ تحدّوا ظروفاً استثنائية وصعبة ونجحوا بدرجات امتياز.

أعرب كثيرون على مواقع التواصل، عن إعجابهم بتلاميذ أصيبوا بكورونا، لكنّهم تمكنوا من النجاح. كذلك، فإنّ من بين هؤلاء تلميذاً سجيناً، وآخرين يلعبون ضمن فريق رياضي لكرة القدم، أحدهم يبلغ من العمر 36 عاماً، اختار العودة إلى مقاعد الدراسة وتمكن من النجاح. كما نجحت فتاتان توأم في الامتحانات، وهما ندى التي فازت بالمرتبة الأولى على صعيد البلاد، شعبة العلوم، وحصلت على 19,97 من عشرين، فيما حصلت شقيقتها التوأم على معدل 19,48 من عشرين.

وتداول البعض قصة نجاح ثلاث فتيات من قرية الأطفال «إس أو إس»، في مدينة المحرس وسط شرق تونس، وهي واحدة من أربع قرى تابعة للجمعية التونسية لقرى الأطفال التي تتكفل بالأطفال فاقدي السند (مجهولي الأهل). وتقول إحداهن، وهي صابرين، التي نجحت في البكالوريا التقنية، إنّها لم تتوقع هذه النتيجة، لكنّ غالبية المشرفين عليها في القرية شجعوها وتوقعوا نجاحها، نظراً للجهود التي بذلتها طوال العام. وتوضح أنّه على الرغم من الحجر الصحي وظروف جائحة كورونا، فقد تم توفير ظروف النجاح لهن في القرية، كمراجعة الدروس وإعطائهن دروس تقوية وتشجيعاً من الإدارة وجميع المشرفين. تضيف أنّه على الرغم من الإرهاق والجهود المبذولة، فقد كان النجاح حليفها. لافتة إلى أنّ الإدارة والمشرفين في القرية كانوا بمثابة عائلتها، وكانت دعوات الأمهات ترافقها في كلّ مادة تجريها، ومع كلّ اختبار يخضنه. وحين كانت تشعر باليأس والقلق، كان مدير القرية يحرص على أخذها وزميلاتها في نزهة. وتلفت صابرين إلى أنّها لم تتوقع حجم الفرحة اليوم بمجرد إعلان نتائج الامتحانات، وكأنّها فرحة لجميع الأمهات اللواتي سهرن على تربيتهن في القرية. تضيف أنّ الزغاريد عمّت القرية، وأقمن حفلاً وعشاء لجميع أطفال القرية وذبحن الخراف بعد نجاحهن. وتوضح أنّ التلاميذ الذين سيجرون دورة التدارك قادرون على النجاح في حال وثقوا بقدراتهم.

من جهته، يقول مدير قرية «إس أو إس» المحرس، أشرف السعيدي، لـ «العربي الجديد»، إنّ خمس تلميذات من القرية أجرين الامتحانات وقد نجحت ثلاث فتيات منهن، في وقت ستجري اثنتان دورة التدارك. ويوضح أنّه تم توفير الظروف الملائمة لتلاميذ القرية كبقية التلاميذ في المؤسسات الحكومية، مؤكداً أنّ الأمهات في القرية خصصن وقتاً أكثر مع تلاميذ البكالوريا، بالإضافة إلى عدد من الأساتذة. ويوضح أنّ الرغبة في النجاح توفرت أيضاً لدى التلميذات اللواتي بذلن مجهوداً كبيراً وتحدّين الظروف للنجاح في البكالوريا، مؤكداً أنّ الأجواء احتفالية في القرية. يضيف أنّ نجاح تلميذات القرية سيكون حافزاً لدى تلاميذ القرية ونموذجاً يحتذى به. ويشير إلى أنّهم لم يتوقعوا حجم المكالمات التي تلقّوها والفرحة الكبيرة بنجاح التلميذات. يقول: «حمل البعض الهدايا للناجحات، وهو ما أسعدهن... كأنّهن فتيات كلّ تونس».

كما فرح التونسيون بنجاح تلميذ سجين كان يدرس في المعهد الثانوي في سيدي بوزيد، شعبة الاقتصاد والتصرف، ووجهوا نداء إلى السلطات المعنية للإفراج عنه وفتح أبواب الدراسة والعلم أمامه. ويؤكد الناطق الرسمي باسم الهيئة العامة للسجون والإصلاح، نزار فلاّح، نجاح سجين وحيد من أصل 11 سجيناً في الدورة الرئيسية. يضيف أنّه حصل على معدّل 10,53 من 20، فيما سيستعدّ 4 تلاميذ لدورة التدارك، علماً أنّ الحظ لم يحالف البقية. ويشير إلى أنّ الهيئة العامة للسجون والإصلاح تسعى لتوفير أقصى ضمانات النجاح لجميع التلاميذ.

وترى البعزاوي أنّ شهادة التدريس التي كانوا يحصلون عليها كمدرّسين هي شهادة شاملة، بحسب النظام القديم، وتشمل المواد الأدبية والعلمية والتقنية، وكانت عن طريق مناظرة لإعدادهم للتدريس، لكنّ طموحها لم يقتصر عند ذلك الحد، فقد كانت كلما مرت بالجامعة تأمل أن تدرس فيها، مشيرة إلى أنّ إجراء امتحانات البكالوريا هذا العام تزامن مع دراسة ابنتها، وهو ما شجعها. وتوضح أنّها على الرغم من الظرف الصحي وجائحة كورونا والمخاوف من العدوى، أصرت على الدراسة يوماً بيوم بحكم عملها، ونجحت في التغلب على الصعوبات.

نجاح سجين

فرح التونسيون بنجاح تلميذ سجين كان يدرس في المعهد الثانوي في سيدي بوزيد، شعبة الاقتصاد والتصرف، ووجهوا نداء إلى السلطات المعنية للإفراج عنه وفتح ابواب الدراسة والعلم أمامه. ويؤكد الناطق الرسمي باسم الهيئة العامة للسجون والإصلاح، نزار فلاّح، نجاح سجين وحيد من أصل 11 سجيناً في الدورة الرئيسية.

مقابلة

أجرتها
ابتسام عازم

يلعب برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة دوراً محورياً في مختلف مناطق النزاع، من خلال تقديم المساعدات الغذائية التي تكون احياناً المصدر الوحيد لضمان بقاء المحتاجين على قيد الحياة، ومن بين هذه المناطق ميانمار. للاطلاع على دور البرنامج في ميانمار، وواقع الحال في البلاد، قابلت «العربي الجديد» المدير القُطري لبرنامج الاغذية العالمي في ميانمار، ستيفن اندرسون، خلال زيارته الولايات المتحدة

ستيفن أندرسون

برنامج الأغذية يواجه صعوبة في التمويل

ميانمار ما زالت بعيدة عن حافة المجاعة

خلال مهمة في نيبال (براكاش ماثيما/ فرانس برس)

مليون
شخص في ميانمار حصلوا على مساعدات غذائية من برنامج الاغذية العالمي عام 2020

250
عدد العاملين في برنامج الاغذية العالمي في ميانمار حالياً، ويتوقع ان يرتفع إلى 300

87 مليوناً
هو المبلغ الذي يحتاجه البرنامج بالدولار للوصول إلى نحو ثلاثة ملايين شخص في ميانمار

■ يشير تقرير أخير صادر عن برنامج الاغذية العالمي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية بعد الانقلاب العسكري، بداية فبراير/شباط الماضي. كيف تصف الوضع في البلاد في الوقت الحالي والتحديات التي تواجه عملكم، وحجم الاحتياجات؟

للأسف الشديد، كانت ميانمار تواجه عدداً من التحديات حتى ما قبل الانقلاب (العسكري). أحد هذه التحديات هو تفشي فيروس كورونا على نطاق كبير في البلاد. وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو ثمانين في المائة من الناس خسروا نحو خمسين في المائة من دخلهم أو دخل العائلة. وبعد الانقلاب، لاحظنا انكماشاً اقتصادياً نتيجة الإضرابات وأزمات المصارف، وقد أوقفت الكثير من الشركات استثماراتها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء بشكل ملحوظ. على سبيل المثال، ارتفعت أسعار الأرز بنسبة عشرين في المائة، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. أما الزيت، فارتفع سعره بنسبة خمسين في المائة. لاحظنا أنّ الناس في المدن تأثروا سلباً وعلى نطاق أوسع، مقارنة بالمناطق الريفية. ويعود ذلك إلى أسباب عدة، منها الاعتماد على العمالة لتأمين الدخل، وبالتالي شراء الغذاء.

وفي ظل الأوضاع الحالية، قلّت فرص العمل، وانخفضت التحويلات (من العائلات أو الأقارب في الخارج) في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الغذاء. نشعر بالقلق على الفقراء في المدن، حيث يُدفعون نحو الجوع، بالإضافة إلى الناس المتأثرين بالقتال المستمر بين جماعات إثنية مسلحة وجماعات معارضة والجيش. وتشير التقديرات إلى وجود نحو 200 ألف نازح جديد، والوصول إليهم صعب.

■ بعثة الأمم المتحدة لميانمار كان لديها مئات العاملين حتى في فترة ما قبل الانقلاب. هل أنتم قادرون على الوصول إلى كلّ الأماكن؟ وماذا عن التمويل والصعوبات في ظلّ الانقلاب؟

صحيح، لبعثة الأمم المتحدة حضور كبير في ميانمار، ليس بحجم حضورها في اليمن، لكنّه كبير. ويجب لفت الانتباه إلى أنّ ميانمار عانت من صراعات عديدة. يوجد أكثر من 135 مجموعة إثنية. وكانت هناك صراعات في ما بينها وبين الحكومة المركزية والعالمية الإثنية في البلد. طبعاً، تعرضت أقلية الروهينغا للاضطهاد، وفر مئات الآلاف منهم عام 2017 إلى بنغلادش، حيث ما زالوا يعيشون كلاجئين. وبقي نحو 600 ألف منهم في ميانمار. ويقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدات لنحو ثلث هؤلاء، علماً أن البعض يعيش في المخيمات والبعض الآخر يواجه قيوداً على الحركة. والدعم الذي نقدمه عبارة عن مساعدات إغاثية عادية، في إطار برامج تدعم تقديم وجبات غذائية للتلاميذ ودعم استمرار ذهابهم إلى المدارس. وحصل نحو مليون شخص على مساعدات غذائية خلال العام الماضي، ولدينا حالياً نحو 250 عاملاً في ميانمار. ومع زيادة الحاجة، نتوقع أن يرتفع عدد العاملين إلى 300.

في الوقت نفسه، نسعى إلى زيادة حجم المساعدات الغذائية ثلاثة أضعاف، للوصول إلى نحو ثلاثة ملايين شخص، على أن نقدم ثلثي المساعدات في المدن والثلث الأخير في المناطق الريفية وتلك المتأثرة بالنزاعات. وسنحتاج خلال الأشهر الستة المقبلة إلى 87 مليون دولار. لكن، حتى اللحظة لم نحصل على الأموال اللازمة لذلك. لعلّ السبب هو أنّ الاحتياجات والصراعات حول العالم ازدادت في مناطق كغزة واليمن وجنوب السودان وليبيا وسورية والقائمة طويلة للأسف. لكن، على الرغم من إدراكي لذلك، فإنّ الحاجة في ميانمار كبيرة والمساعدات الغذائية مهمة من أجل الحفاظ على الاستقرار ومساعدة الناس الأشد حاجة لمواجهة الأوضاع المأساوية.

وفي ما يتعلّق بالقدرة على تقديم المساعدات لجميع المحتاجين والوصول إلى الأماكن التي يصعب الوصول إليها أحياناً لأسباب مختلفة منها الاقتتال، نواجه تحديات عدة. إلّا أننا تمكّنا من الوصول إلى عدد من المناطق ومساعدة المحتاجين، على الرغم من الأحكام العرفية المفروضة في بعضها. لكن، تواجهنا تحديات في الوصول إلى آخرين يعيشون في مناطق شهدت اقتتالاً مؤخراً. ونعمل على تأمين ذلك حالياً، إلّا أنّ هذا أمر حساس، ويحتاج ذلك إلى التفاوض للسماح بدخولنا، أو دبلوماسية صامتة من أجل الوصول للناس في تلك المناطق. وفي عملنا عموماً، نحاول الابتعاد عن السياسة، وهذا ينطبق على أيّ مكان نعمل فيه.

ولد ستيفن اندرسون، وهو اميركي، في العاصمة الكينية نيروبي، ونشأ في شرق افريقيا. ◆ درس في جامعة جورج تاون في واشنطن، وفي الجامعة الاميركية في القاهرة. ◆ عمل معظم حياته ضمن برامج الامم المتحدة، والتحق ببرنامج الاغذية العالمي عام 1989 في العاصمة السودانية الخرطوم. ◆ تولى منصب مدير قُطري لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن بين عامي 2017 و2019، قبل الانتقال الى ميانمار، ليتولى منصبا مماثلا فيها.

■ كيف أثرت جائحة كورونا في عملكم؟

هناك اختلافات في الظروف وحجم الحاجة، وهذا لا يلغي التشابه. في ميانمار اليوم أكثر من سلطة على الأرض، ونحتاج إلى التعامل مع السلطات المختلفة بحسب المنطقة التي نقدم فيها المساعدات. لكنّ التحديات في اليمن كانت أكبر والاحتياجات الإنسانية أعظم، بل أصبحت أكثر تعقيداً بمرور الوقت، وقد ازداد عدد الذين يعيشون على حافة المجاعة بشكل كبير. صحيح أنّ الأمور في ميانمار تتدهور، لكن لا يمكن القول إنّنا وصلنا إلى حافة المجاعة. من دون شك، إن لم نتمكن من تقديم المساعدات، فإنّ الوضع سيتدهور أكثر، لكن تبقى الظروف مختلفة. في اليمن، مع الأسف، تتحكم أطراف عدة في عملنا، عدا الضغوط السياسية. كنا متمركزين في صنعاء ولهذا حسناته، ولكن التحديات كبيرة أيضاً. وعندما تركت منصبي (قبل نحو عام ونصف العام)، كنا نقدم المساعدات الغذائية لنحو 12 مليون يمني، وهذا رقم مخيف. وعلى الرغم من حصولنا على تمويل كبير في اليمن، فالحاجة ما زالت أكبر. لكن دائماً ما نواجه صعوبة في التمويل.

في المقابل، وعلى الرغم من تعقيدات الوضع السياسي في اليمن، إلّا أنّ مجلس الأمن متفق بشكل أو بآخر على قراءة ما يحدث، إلّا أنّه منقسم على نفسه في ما يخص ميانمار (روسيا والصين تدعمان الجيش). كما أنّ اليمن مدرج على أجندة مجلس الأمن الشهرية، ما يعني أنّه تحت الضوء بشكل أكبر. لكن على الرغم من كلّ ما سبق، فإنّ التوافق في مجلس الأمن حول اليمن لم يترجم إلى حلّ على الأرض حتى الآن وهذا ما أقوله لكثيرين. في نهاية المطاف، يجب أن يأتي الحل من الداخل.

■ يُقدّم البرنامج المساعدات الإنسانية للشريحة الأكثر حاجة غالباً، لكنّ خلال الصراعات، تكون الاحتياجات على الأرض أكبر مما يمكن أن تقدمه المنظمات الإنسانية، بما فيها منظمات الأمم المتحدة. وكثيراً ما تُنتقد الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في المجال الإنساني بسبب الكلفة الباهظة، والتي قد تصل إلى المليارات. كما هي الحال في اليمن. ما هو تفسيرك؟

علينا أن نُحكم على كلّ عملية بشكل منفصل بدلاً من التعميم. قد يبدو ما نقوم به بسيطاً، لكن علينا خلال عملياتنا أولاً تحديد أولئك الذين هم في أمس الحاجة للمساعدات، بالتعاون مع شركائنا، ثم نحاول تحديد الأولويات والكثير من الخطوات الإضافية. وفي ما يخص الكلفة، فإذا نظرنا على سبيل المثال، إلى حزمات المساعدة الأساسية التي قدمتها بعض الدول، بما فيها دول نامية، لمواطنيها من أجل الحفاظ على شبكة أمان اجتماعية واقتصادية لهؤلاء الذين فقدوا عملهم أو لم يستطيعوا العمل وما إلى ذلك، فإن الكلفة أضخم بكثير. أثير موضوع الكلفة في اليمن أكثر من ميانمار ربما بسبب حجم الحاجة هناك. طبعاً، أفضل مساعدة يمكن تقديمها هي عندما تكون هناك برامج حكومية أو برامج أخرى، ما نحتاجه في نهاية المطاف هو حلول سياسية لتلك الصراعات. العاملون في المجال الإنساني يحاولون الحيلولة دون انهيار الوضع، ويجب أن يكون الاستثمار في عمليات السلام والحوار. وعندما يتوقّف الحوار ويلجأ الناس إلى أسلحتهم، فإنّ تبعات ذلك وخيمة وتستمر في بعض الأحيان لأجيال.

> تمكّنا من الوصول إلى عدد من المناطق على الرغم من الأحكام العرفية المفروضة
>
> على الرغم من حصولنا على تمويل كبير في اليمن فإن الحاجة ما زالت أكبر

■ حصل برنامج الأغذية العالمي على جائزة نوبل للسلام عام 2020 بسبب جهوده. كيف انعكس ذلك على عملكم؟ وماذا تقول عن جهودك في هذا المجال بعد كلّ هذه السنوات؟

على الرغم مما تتناقله وسائل الإعلام عن اليمن والاقتتال والتحديات، فقد أحببت دفء وكرم أهل اليمن، وهذا ما أشعر به عموماً في ميانمار. نأمل أن يساعد حصولنا على جائزة نوبل في تسليط الضوء على الحاجة الماسة لحلول سياسية. وسنعمل كلّ ما بوسعنا لدعم هؤلاء الذين يُدفعون إلى الحافة بسبب الصراعات السياسية غالباً، والتي يمكن إيجاد حلول لها. وندرك أنّ جزءاً من الحل هو مساعدة الناس على الأرض وخلق مجتمعات مستقرة وصامدة.

أزمة مياه في سيناء رغم المشاريع التنموية الموعودة

يعيش أهالي مدينة العريش في شمال سيناء يوميات صعبة في ظل انقطاع المياه عن بيوتهم، وبالتالي صعوبة تأمين خدمة أساسية على الرغم من الوعود الحكومية التنموية وافتتاح محطة تحلية مياه أخيراً

كثيرة هي مشاكك أهالي شمال سيناء (خالد دسوقي/ فرانس برس)

سيناء ـ **محمود خليل**

تواجه مدينة العريش في محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، أزمة مياه كبيرة نتيجة توقف ضخها في المدينة بشكل كامل، من دون إصدار أية توضيحات من الجهات المختصة، أو الجهات الحكومية، الأمر الذي أثار غضب المواطنين خلال الأيام الماضية، إذ إنّ بعض أحياء المدينة لم تصلها المياه منذ أكثر من أسبوع، على الرغم من افتتاح السفير الأميركي في القاهرة، جوناثان كوهين، محطة لتحلية المياه، الشهر الماضي، تكفي لسد احتياجات 126 ألف مواطن، أي أنّها تكفي جميع سكان مدينة العريش، عدا عن المشاريع التنموية التي دائماً ما تتحدث عنها الحكومة، من ضمنها مشاريع توصيل المياه لكلّ المدن والقرى في شبه جزيرة سيناء.

الواقع يكشف أنّ المواطن لا يتمتع بأبسط مقومات الحياة. ولا تتحرك الحكومة لإيجاد حلول للأزمة. يقول أحد سكان حي السمران في مدينة العريش، لـ «العربي الجديد»: «لم ننعم بالمياه في منازلنا منذ أكثر من 10 أيام، ونحاول الاتصال بالمسؤولين عن شركة المياه من دون نتيجة، لا نعرف سبب الأزمة وإلى متى تستمرّ معاناتنا مع المياه. بشكل عام، تصل المياه إلى منازلنا وفقاً لجدول محدد، قبل أن تنقطع مجدداً لأيام عدة. لا نعتقد أنّ منطقة أخرى في البلاد تصلها المياه بحسب جدول بخلاف شمال سيناء. مع ذلك، قبلنا بالأمر. لكنّ الشركة لم تلتزم بالجدول أيضاً خلال الفترة الأخيرة، ما جعل السكان يعيشون معاناة حقيقية، هم الذين يحتاجون المياه سواء للاستخدامات المنزلية أو التجارية أو غير ذلك. في المقابل، لا تكترث الحكومة المصرية لمعاناة الأهالي لتُترك المواطنون أمام موجة من الشائعات والتوقعات، فيما يتزايد ظروفهم صعوبة».

يضيف: «تحمّلنا الإرهاب والقتل وانتظرنا بفارغ الصبر عودة الأمن إلى المدينة إلى أن استقرت الأمور منذ عامين تقريباً، ليعاني سكان شمال سيناء، خصوصاً العريش، من مشاكل أخرى تتمثل في استمرار أزمات المياه والكهرباء والاتصالات والإنترنت والبنى التحتية والصحة والتعليم. كلّ هذه الملفات ما زالت تشهد إهمالاً متعمداً من الجهات الحكومية المسؤولة، على الرغم من الكمّ الكبير من الوعود والتصريحات المتعلقة بتنمية سيناء، وتحسين ظروف المواطنين على مدار السنوات الماضية، وربط ذلك بتحسن الوضع الأمني، الأمر الذي يتيح تنفيذ الوعود التي جرى إطلاقها سابقاً الآن إذا أرادوا ذلك».

وكان كوهين قد زار منتصف الشهر الماضي، محطة لتحلية مياه البحر، جرى إنشاؤها بدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بكلفة إجمالية قدرها 50 مليون دولار أميركي، وتهدف إلى مد سكان مدينة العريش، بصفة خاصة، بالمياه المحلاة الصالحة للشرب خلال الفترة الأخيرة. كما أنّ محافظة شمال سيناء والحكومة المصرية تحدثتا مراراً عن تحسين واقع المعيشة بشمال سيناء، من خلال تطوير البنى التحتية، وهذا ما حصل فعلاً إذ عمدت شركة المياه والمحافظة، إلى تركيب خطوط مياه جديدة في مدينة العريش، لكنّها لم تغير من الواقع شيئاً، وما زالت الأزمة على حالها.

> تحمّلنا الإرهاب والقتل وانتظرنا بفارغ الصبر عودة الأمن إلى المدينة
>
> أزمة المياه بشمال سيناء ومدينة العريش ناجمة عن أزمة في الكهرباء

من جهته، كتب الناشط محمد صلاح البلك، عبر «فيسبوك»: «شرّ البلية ما يُفرح. عاجل: إلى أهل مصر، إخوتي في الوطنية... في العريش الآن تنمية، لكن قبل التنمية كنا نفتح الحنفية (الصنبور) في أي وقت، فتصل المياه. أما الآن، فالعريش اهتزت، والمساجد من مآذنها تنادي، والناس من هواتفهم، بشبكتها المهترئة، يبشرون ويبلغون السيدات والسادة، بترك مصالحهم، والهرولة إلى المنازل للحاق بنقطة مياه قبل نفاد الكمية (انقطاع المياه)! أنهي هذا البوست الأسود الحزين معكم كمرحلة أولى، على أن يمتد المشروع ليطاول كلّ سكان شمال سيناء البالغ عددهم 450 ألف نسمة. إلّا أنّ هذا المشروع الذي تولت إنشاءه الهيئة الهندسية في القوات المسلحة المصرية، لم ينعكس إيجاباً على السكان حتى أملاً الخزانات قبل أن تنقطع المياه. أخوكم من القرون الوسطى والزمن الأغبر». في المقابل، يقول مسؤول في الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، لـ «العربي الجديد» إنّ أزمة المياه الحاصلة في شمال سيناء ومدينة العريش على وجه التحديد ناجمة عن أزمة في الكهرباء: «انقطع التيار الكهربائي بالكامل عن المحطة الرئيسية لضخ المياه لمدة خمسة أيام، فيما لم تتمكن من توفير بديل عن الكهرباء الواردة للمحطة، ما أدى إلى توقف ضخ المياه عن السكان خلال الأيام الماضية، إلى أن حلّت المشكلة، فعاد ضخ المياه للسكان خلال اليومين الماضيين لكن على مراحل عدة، نظراً إلى الطلب الشديد في المناطق التي يجري الضخ إليها». يضيف: «كلّ المناطق ستأخذ حصتها من المياه لكنّ ذلك يحتاج أياماً عدة، لأنّها تصل إلى كلّ المناطق بالتناوب، في ظلّ عدم القدرة على ضخ الكميات المطلوبة للمواطنين في الشبكات في آن واحد».